

سعت بلادنا إلى أن تجعل من مجال الجهوية المتقدمة والجماعات الترابية رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال اعتماد اللامركزية كنظام في الإدارة والتدبير المحلي، وإشراك مختلف الفاعلين في موضوعها، وهو ما قد يساهم في تقريب مركز القرار من مكان تنفيذه، ، باعتبار أن الجماعة الترابية هي المؤسسة الأقرب للمواطنين القادرة على التجاوب مع حاجياتهم المتزايدة .

فمنذ تأسيسها، حرصت الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، أمام الأدوار الجديدة للجماعات الترابية التي أقرها دستور 2011، على المساهمة لإنجاح مسعى اللامركزية، التي أصبحت لها أسس دستورية، ولم تعد تقنية إدارية ، بل دعامة من دعائم الدولة . وانطلاقا كذلك من إيماننا الراسخ بأدوار الجماعات الترابية كرهان أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، سواء في أبعادها الاقتصادية، من خلال المساهمة في خلق الثروة الوطنية، أو أبعادها الاجتماعية من خلال القرب من الانتظارات الاجتماعية، أو الأبعاد السياسية من خلال تحقيق وتدعيم مطلب الديمقراطية المحلية .

إن الجماعة الترابية، كبيرة كانت أو صغيرة، والتي لا يستطيع أي منا تجاوز أو إنكار انتماءه لها، هي التي تمنحنا الهوية الاجتماعية الأولى، وهي التي تظل ملهمة لانتمائنا الوطني ، ولمشروعنا ونموذجنا التنموي ، وتعيد إنتاجنا كمواطنين

في أي موقع أو موضع كنا فيه، وهي بالنتيجة الفضاء الأولي الذي يفترض ، بل يجب أن تلبي فيه حاجات الأفراد بمختلف الأبعاد، تواملا وتكاملا مع كل التراب الوطني والمحيط الإقليمي والقاري والدولي. ذلك أن رهانات التنمية المستدامة بكل تجلياتها وسياقاتها وتحدياتها أصبحت شأنا عالميا، حيث أصبحت مطالب السكان تكاد تكون متشابهة، في ظل نظام العولمة الذي ما تزال وثيرة زحفه متسارعة وشديدة، وما يترتب عن ذلك من إشكاليات غالبا لا تكون متوقعة .

إن استحضار هذه الرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في سياق تدبير المدن والجماعات الترابية يعد مسألة راهنية وحيوية ، ليس فقط على المستوى الوطني والقاري، بل العالمي. وباعتبار كون المدن والجماعات الترابية، هي الآلية الديمقراطية والمؤسسية التي تتم على مستواها ترجمة مختلف السياسات العمومية التي تسنها الحكومات .

لهذا، فإننا على يقين، بأن عامل التميز لتقوية قدرات الجماعات الترابية، يتمثل دائما في مواصلة البحث عن الحلول المبتكرة والواقعية وهو ما نهدف إليه باستمرار، في الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات ، من خلال برامج عملنا للمساهمة في دعم هذه الوحدات الترابية، ومن منطلق الوعي باستحضار عنصر الحكامة الترابية لإنجاح أي مقاربة تديرية، تصورا وتخطيطا وتنفيذا،

للدفع نحو جماعات ترابية ناجعة وفعالة ومندمجة في محيطها السوسيو -
اقتصادي .